بأقلامهم

بقلم
حسن سلامة*

إما حكومة لا تشبه سابقاتها أو...

ما قبل الامس ليس كما بعده. وما هو اليوم من ازمات سيواجه المواطن ظروفا اصعب منها يوم غد وما بعده، طالما ان واقع الانهيار القائم مرشح للتفاقم في المرحلة المقبلة وما بعدها. لا شيء يوحي بوجود بصيص نور في الافق من دون الاتفاق على حكومة جديدة مختلفة بكل معايير عملها وادائها وتوجهاتها عن كل ما سبق من حكومات منذ عام 1992 وحتى اليوم. اما في حال اصرار كل المسكين برقاب اللبنانيين على اجنداتهم الخاصة والحزبية، رغم كل ما بلغته البلاد من انهيار غير مسبوق، وبلوغ مئات الاف اللبنانيين حال الفقر المدقع وحتى المجاعة، فواقع البلاد واللبنانيين امام اقصى الخيارات الصعبة والمجهولة، خصوصا مع توجه مصرف لبنان الى طلب وقف كل اشكال الدعم على السلع الضرورية، وما سيفضي اليه ذلك من ارتفاع غير مسبوق في سعر الدولار ومعه ارتفاع تكاليف كل ما يتعلق بحياة المواطن بما لا يقاس عن الاسعار الخيالية اليوم.

ثبت بالتجربة والبرهان ان الاداء نفسه والتوجهات هي نفسها منذ 30 سنة والى الان، وهو نفسه في كل بنيان الدولة وماليتها العامة، وبالتالي هذه المنظومة هي المسؤولة عن كل هذا الانهيار ولو ان التدخلات الخارجية والضغوط المختلفة التي تعرض لها لبنان على خلفية ما تعمل له من محاولة فرض اجنداتها على لبنان.

فكل معني بالشأن العام ومسار الانهيار المتدحرج بسرعة غير مسبوقة، يدرك ان هذا الانهيار الذي انتجته سياسات المحاصصة وتوزيع المغانم في الدولة، ومعها استباحة المال العام ونهب جنى عمر اللبنانيين لمئات الاف المودعين الصغار في المصارف، لم يغير في اداء المنظومة ولا حتى فاصلة واحدة، حيث ان كل ما طرح من عناوين لاستعادة المال المنهوب والمهرّب ومحاربة الفساد واطلاق الاصلاح بقي حبرا على ورق، بالتوازي مع تفلت كل انواع المافيات التي لا همّ لها سوى مزيد من النهب واستغلال مآسي اللبنانيين.

ما يدفع المواطن الى فقدان اي ثقة او امل في تحسين واقعه المأساوي على كل المستويات، هو غياب الحد الادنى من المسؤولية حول ما يمكن ان يخفف من الاحتقانات السياسية والمذهبية، في وقت يصر اطراف عديدون على شعارات ومواقف وشروط لا معنى لها سوى زيادة هذه الانقسامات، حتى ان هؤلاء تدفع بهم مصالحهم واجنداتهم الى كل انواع التحريض في وسائل اعلامهم والاعلام الخارجي المتواطىء معهم وعبر كل اشكال التواصل الاجتماعي.

اولى الحقائق التي لا بد منها لانجاح اي خطة انقاذية، تتمثل في تخلي القوى السياسية عن اعتبار الدولة وكأنها "بقرة حلوب" لتنفيذ المحاصصة والمصالح الحزبية، وبما يفضي الى اتفاق الجميع على مقاربة اي خطة بشفافية كاملة على قاعدة التغيير الكامل للنظام الريعي الذي فتح الباب امام هذا السقوط المريع للدولة، وبما يتيح الاصلاح والمحاسبة واستعادة المال المنهوب والمهرّب.

ثانية هذه الحقائق، ان تكون الحكومة الجديدة من حيث طبيعتها وتشكيلتها، مقبولة من الجميع على قاعدة اطلاق يدها في تنفيذ كامل الخطة الانقاذية، وفي اولوية الاصلاح الشامل لكل الاهتراء في الدولة، وضرب المحميات الحزبية للمنتفعين والمافيات بكل انواعها، الى جانب اعطاء الاولوية لاعمار ما تهدم جراء انفجار مرفأ بيروت.

اما في حال استمرت المناكفات والتناتش على الحصص والمنافع بكل ابعادها السابقة، وسواء تشكلت حكومة سياسية او مطعمة او حكومة كفايات من مستقلين، فلن يتغير شيء في الواقع المأزوم. لأن المطلوب حكومة قادرة، طليقة اليد، تحمل رؤية وخطة انقاذية تنسف من خلالها كل السياسات السابقة وعلى كل المستويات، رغم ان التغيير الحقيقي هو في نقل البلاد الى دولة مدنية او علمانية خارج كل المحاصصات الطائفية، وهذا الامر ينتظر تبلور قوة دفع وازنة من المجتمع المدني وكل طرف يسعى الى تحقيق دولة العدالة والكفاية.

في الخلاصة، يبقى المدخل الوحيد الذي لا بد منه لانجاح اي خطة انقاذية، اما حكومة لا تشبه سابقاتها او الانهيار.

---

* اعلامي

75 سنة
تصميم. إنجاز. مثابرة

ضيف العدد

بقلم الدكتور
غالب ابوزين*

ويلٌ لأمة تأكل ممّا لا تزرع

كثيرة هي الازمات التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني اليوم. هذا الاقتصاد القائم على الخدمات السياحية والمصرفية والتأمين والاقتصاد الريعي بشكل اساسي، لطالما جعل الرساميل تتوجه الى الربح السريع باقل المخاطر، وبالتالي اهملت القطاعات الانتاجية الرئيسية. طبعا بالاضافة الى عوامل سياسية واجتماعية ونفسية وثقافية، وترهل في القطاع العام وغياب الخطط التنموية، وتراجع مستوى البنى التحتية من طرق ومياه وكهرباء وغيرها.

كل ذلك ساهم بشكل او بآخر في تراجع قطاعي الزراعة والصناعة. هذه الازمات جعلت معدل البطالة يتجاوز 35% عدا عن المنافسة غير اللبنانية. مع تراجع فرص العمل في الدول العربية امام اللبنانيين لاسباب عدة، وتراجع الاستثمارات والوجود اللبناني في الدول الافريقية، وصعوبة الهجرة والعمل في اوروبا واميركا، اصبح من البديهي للدولة والمواطن الالتفات الى الداخل والاستغلال الامثل للامكانات طبيعية وبشرية المتاحة، وذلك من اجل بناء اقتصاد متين يؤمن فرص العمل ويحد من الهجرة ويوفر البحبوحة على المدى المتوسط والبعيد.

الاعتماد على الذات من شأنه أن يخفف من قيود التبعية، وكذلك يزيد المناعة تجاه المتغيرات السياسية والاقتصادية المحيطة بالوطن. بالتالي لا بد من التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة، من دون اغفال السياحة والخدمات، وبذلك نستطيع الوصول الى حد معين من الاكتفاء من المنتوجات الغذائية وزيادة السلع الصناعية الخفيفة والتحويلية في المرحلة الاولى. اذ لا تستقيم الاحوال في بلد يستورد من السلع والمواد الاولية بقيمة 18 مليار دولار. من هنا اهمية التركيز على الزراعة والصناعة وكذلك على الميزات التفاضلية التي يتميز بها المناخ الاستثماري في لبنان كي نبدأ ببناء اقتصاد متماسك بكفاية مقبولة.

لجهة الزراعة وضرورة تطويرها، يعتبر لبنان من البلدان الاشد اكتظاظا بالسكان حيث تصل النسبة الى حوالى 500 شخص في الكيلومتر المربع، ومع ذلك هناك مساحات كبيرة صالحة للزراعة او في الامكان استصلاحها، وهناك مساحات غير مستغلة، خصوصا وان اهمال هذا القطاع قد ادى الى التصحر في مناطق كثيرة. هنا نتكلم عن الملكيات الخاصة، فما بالكم عندما نتحدث عن مشاعات القرى والبلديات والاملاك الوقفية لدى جميع الطوائف.

هذه الاراضي الصالحة للزراعة تبدأ من الصفر وحتى ارتفاع 2000 متر عن سطح البحر، بمعنى انها صالحة لكل انواع الخضروات والفواكه والاشجار المثمرة وحتى بعض الزراعات الاستوائية. فجودة المناخ ووفرة المياه وحسن استغلالها عبر انشاء البحيرات الجبلية المتوسطة الحجم، كل ذلك من شأنه توفير المناخ الملائم لقيام نهضة زراعية مهمة عبر التركيز على زراعات بديلة ذات مردود عال وقادر على المنافسة، وكذلك التركيز على الثروة الحيوانية والدواجن. نظرة بسيطة الى حجم استيرادنا الالبان والاجبان واللحوم تظهر مدى اهمية التركيز على هذا القطاع المتنم للزراعة.

فالمدخول الزراعي شكل نحو 37% من الاقتصاد الوطني حتى عشية الاستقلال. وطالما ارتضينا نظام الاقتصاد الحر، فالقطاع الخاص هو المحرك والمبادر، لكن دور الدولة كمشجع ومحفز عبر توفير البنى التحتية اللازمة ووضع التشريعات والانظمة التي تدعم المزارع والمشاريع الزراعية عبر اعفاءات معينة ودعم الصادرات وتشجيع الصناعات الغذائية وتفعيل عمل المشروع الاخضر، والزام البلديات بتشجير التلال والجبال بالشجر المثمر كالصنوبر، واستبدال السرو والشربين وغيرها في المساحات المحترقة والخالية في التلال والجبال، ووضع الاطر لاستثمار الاراضي الصالحة للزراعة من الاملاك العامة والخاصة العائدة الى الدولة والبلديات وكذلك الاوقاف، مما يرسخ اهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وقد آن الاوان لننتهي من النظرة الدونية للعمل الزراعي، ونختم بقول جبران: "ويل لأمة تأكل مما لا تزرع".

---

* استاذ محاضر في القانون العام
امين السجل العقاري سابقا